

الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات

Digitization and Political Communication: Opportunities and Challenges

الباحث: رضوان النكادي

باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس

الباحث يوسف الإدريسي

باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس

تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي

أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة

ملخص:

شهد مجال التواصل السياسي تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة، خاصة مع ظهور مجموعة من الوسائل الرقمية التي تتميز بالسرعة في تدفق المعلومات والتأثير على اختيارات المتلقي، ورغم ما لهذه الوسائل الرقمية من إيجابيات إلا أنها تبقى محفوفة بمخاطر كثيرة فتخلق بذلك تحديات قانونية وأمنية كبيرة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد آثار الرقمنة على التواصل السياسي من خلال التقنيات الرقمنة ودورها في توجيه المواطنين أثناء الحملات الانتخابية من خلال نظرية الإستهداف الدقيق للجمهور التي تساعد الأحزاب السياسية إلى جمع قدر هائل من البيانات الشخصية حول الانتماءات السياسية للناخبين وسلوكهم، وكذلك البحث في مخاطر الرقمنة وتأثيرها السلبي على عملية التواصل السياسي من خلال اختراق واستعمال البيانات والمعطيات ذات الطابع الشخصي، وترويج الأكاذيب والمعطيات المظلة بهدف التأثير على الاختبارات السياسية للمواطنين.

الكلمات المفتاحية: التواصل السياسي، الرقمنة، المشاركة السياسية، الانتخابات.

Abstract

The field of political communication has undergone significant development in recent years, particularly with the emergence of a range of digital tools characterised by the rapid flow of information and their influence on the recipient's choices. Despite the advantages of these digital tools, they remain fraught with numerous risks, thereby creating major legal and security challenges.

This study aims to identify the effects of digitalisation on political communication through digital technologies and their role in influencing citizens during election campaigns via the theory of precise audience targeting, which helps political parties to collect a vast amount of personal data on voters' political affiliations and behaviour, as well as to examine the risks of digitalisation and its negative impact on the political communication process through the hacking and misuse of personal data, and the dissemination of falsehoods and misleading information with the aim of influencing citizens' political choices.

Keywords: Political Communication, Digitization, Political Participation, Elections.

مقدمة :

تعد التكنولوجيا الحديثة أداة أساسية للتنمية ولتحقيق أهداف الألفية من خلال الفرص التي تقدمها، فهي تبقينا على اتصال بقضايا المجتمع الأساسية على الصعيد الوطني والدولي. لهذا يمكن أن يعزز استخدام الوسائل التكنولوجية دور المجتمع في التنمية

وفي المسار الديمقراطي لكونها تقوم بخلق نوع جديد من العلاقات بين الفاعلين في مجتمعات العصر الرقمي 412، وتعد فئة الشباب هي الفئة الفاعلة والتي لها الدور المهم في مواقع التواصل الاجتماعي، بحيث لديهم القدرة والمهارات والخبرات التي تتيح لهم التواصل فيما بينهم من خلال التطبيقات الإلكترونية، ومن خلالها يمكن لهم نشر الأفكار والمواقف والتوجهات السياسية. وهو ما يشير إلى أهمية هذه المواقع على المستوى السياسي ومدى أثرها في تحديد التوجهات والتوقعات وتشكلها بين المجتمع والحكومة وهو ما يقوي الثقة بين الطرفين في صنع القرار 413.

وفي هذا السياق أثرت التطورات التكنولوجية بشكل مباشر على بنيات التواصل السياسي وأدواته المتاحة أمام الفاعلين في النظام الاجتماعي والسياسي، وجعلت وسائل الإعلام تشكل واجهة أساسية من واجهات الفضاء العام، ومفتقرا لتشكيل الأفكار والمواقف، فهذا الواقع يعكس الطابع المعقد للتحويلات التي شهدتها السيرة السياسية وأنماط تشكيل الرأي العام بفضل دينامية المجال السياسي، وعلى الرغم من أن حقل التواصل السياسي بدأ بدراسة تأثيرات الصحافة الورقية والإذاعة على اختيار الناخبين، إلا أنه سرعان ما توسع ليشمل جوانب إضافية للتواصل والسلوك السياسي، فإذا كانت تصورات مفهوم التواصل السياسي، خلال القرن العشرين، حصرت مرتكزاته الأساسية في تبادل الخطابات، بين رجال السياسة والإعلام والرأي العام من خلال الممارسة السياسية، فإن ثورة تكنولوجيا الإعلام والتواصل فرضت قنوات جديدة، وسمحت لفاعلين جدد بالدخول ومكونات مستقلة أو مترابطة ضمن نسق التواصل السياسي 414، واندماج البنيات التقليدية للتواصل السياسي في الواقع الرقمي الجديد.

ففي الأنظمة السياسية الديمقراطية أصبحت وسائل الإعلام تؤدي وظيفتين: الأولى كناقلة للتواصل السياسي الذي تلقاه من خارجها، والثانية كمرسلة للرسائل السياسية التي يبنها الصحفيون أو التي ينتجها آخرون كالمدونين 415.

- أهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحليل العلاقة الجدلية القائمة أو التي يمكن أن تقوم بين تقنيات الرقمنة والتواصل السياسي، من باب التكامل وضمان الاستمرارية البعض وأيضا من زاوية التنافر القائم بينهما لاسيما في الجانب الوظيفي. كذلك تحاول هذه الدراسة في ضوء الاتجاه الجديد والصاعد في مجال التواصل السياسي والبيئة الرقمية تقديم تأصيلا نظريا عن التحويلات الجديدة في مجال الحملات الانتخابية، كما تسهم هذه الدراسة في تكوين رؤية استشرافية تمكن الفاعلين السياسيين من الاستفادة من مزايا الرقمنة خاصة فيما يتعلق بتحليل البيانات، وبناء قواعد الناخبين ومختلف الفاعلين والمتدخلين والمؤثرين في العملية السياسية، لاستشراف ما يمكن أن تكون عليه الحملات الانتخابية الرقمية.

- أهداف الدراسة:

تحدد أهداف هذه الدراسة في محاولة استكشاف التحويلات الجديدة في ممارسات التواصل السياسي في البيئة الرقمية، ذلك من خلال فهم المحددات التي تعتمد عليها مفاهيم الدعاية والتسويق السياسي في البيئة الرقمية في إطار تحليل البيانات، كما تهدف هذه الدراسة الكشف عن دور استراتيجيات تحليل البيانات والاستهداف الدقيق للمواطنين في الحملات الانتخابية. - وتبعاً لذلك تطرح لنا هذه الدراسة إشكالية محورية تتمثل في إلى أي مدى أسهمت الرقمنة في إعادة تشكيل العلاقة بين الفاعلين السياسيين والمواطنين؟ وهل شكلت آلية لتعزيز المشاركة السياسية أم مجرد وسيلة جديدة للتأثير والتوجيه؟ وتتفرع هذه الإشكالية أسئلة فرعية التالية:

- ما هي المحددات التي تعتمد عليها مفاهيم الدعاية والتسويق السياسي في البيئة الرقمية.

- هل استطاعت الرقمنة تجويد الحملة الانتخابية.

412 - غسان مراد، دهاء شبكات التواصل السياسي وخبايا الذكاء الاصطناعي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر 2019 ص 26.

413 - زكرياء الجابر، أثر وسائل الاتصال في الجماهير وخاصة الجماهير العربية، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة 1992 ص 65.

414 - Rogres,E,M.2004. The oretical diversity in political communication in Handbook of political communication research edited. Lauvrance erlbaum.

415 - احجيج حسن، مدخل إلى علم الاجتماع - نظريته- مناهجه- قضايا المعاصرة مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث بيروت 2020.

- كيف تتجلى أهمية وسائل التواصل في النظم الرقمية.

منهج البحث:

تعتبر المناهج أداة رئيسية لفهم الظاهرة المدروسة، ومن هنا يكون اختيار المنهج نتيجة إفراز لطبيعة الموضوع والمشكلة البحثية. وقد حتمت دراسة موضوع الرقمنة كآلية للتواصل السياسي. الفرص والتحديات، الإستعانة بأكثر من منهج مع الحرص على وحدة الموضوع، واعتبارا لتداخل المناهج فيما بينها تارة، وتقاربها الوظيفي بحيث تحقق التكامل فيما بينها تارة أخرى. لذا فقد اعتمدت في هذه الدراسة على:

* **المنهج البنوي:** يسمح لنا هذا المنهج بالانتقال من دراسة الرقمنة بوصفها تحولا تقنيا في أدوات التواصل السياسي إلى تحليلها بوصفها تحولا بنويا يعيد ترتيب مواقع الفاعلين، وأنماط الوساطة، وعلاقات القوة وأليات إنتاج الخطاب السياسي وتداوله، بما يفضي إلى إعادة تشكيل العلاقة بين السياسي والمواطن داخل المجال العام الرقمي.

* **المنهج الوظيفي:** استعنا بهذا المنهج لتبيان وظيفة الرقمنة ودورها في التواصل السياسي، ومدى الدور الذي تلعبه الرقمنة، في منظومة التواصل السياسي بدءا بعرض البرنامج الانتخابي مروراً بالحملة الانتخابية ووصول إلى اختيار المترشح الذي استطاع أن يقنع ويترك أثرا في الهيئة الناخبة.

* **المنهج التاريخي:** إن ما يحيلنا على استعمال هذا المنهج هو كون التواصل السياسي مر بحقتين مختلفتين، حقبة تميزت بالتواصل السياسي التقليدي إن صح القول وبين حقبة أخرى عرف فيها التواصل السياسي طفرة نوعية من خلال الاعتماد على أليات ووسائل رقمية حديثة.

وعليه ارتأينا تقسيم الموضوع إلى محورين أساسيين:

■ المحور الأول : دور الرقمنة في التواصل السياسي

■ المحور الثاني : مخاطر التقنيات الرقمية على التواصل السياسي

المحور الأول: دور الرقمنة في التواصل السياسي

يتسم النظر إلى تحولات التواصل السياسي في العصر الرقمي بتنوع المقاربات التحليلية التي سعت إلى رصد الديناميات، وأدوار الفاعلين من خلال زوايا متعددة، فقد أسبغت الطفرة التكنولوجية والتقدم الرقمي خصوصيات إضافية على طبيعة الحملات الانتخابية (فقرة أولى) ومكانة الأحزاب السياسية في سياق التدفقات التواصلية التي تعنى بمواضيع الشأن العام، ثم دور الإعلام في التواصل السياسي (فقرة ثانية).

الفقرة الأولى: الحملة الانتخابية في العصر الرقمي

على الرغم من اختلاف المهتمين والباحثين في الحقل السياسي بشأن تعدد الاصطلاحات التي تطلق على الحملات الانتخابية بين من يسميها حملات على النمط الأمريكي وبين من يسميها حملات ما بعد الحداثة، أو الحملات الانتخابية للمجتمعات ما بعد الصناعة⁴¹⁶، فإن الثابت أن محدداها وخصوصية ديناميتها، وحدود أدوار الفاعل السياسي والنفوذ المتنامي لمستشاري الاتصال والعلاقات العامة، وأدوار التلفزيون والإعلام، وإكراهات السوق الرقمية، ومنطق التسويق السياسي يناقش في العمق مرتكزات التواصل السياسي كما تبلور في مراحله الأولى⁴¹⁷.

لقد أنتجت البيئة الرقمية ممكنات جديدة الفصل في دينامية التواصل السياسي الذي يشمل الأحزاب السياسية، والناخبين، ووسائل الإعلام (الصحافيون)، وقد ظهرت في كنف هذا التحول الرقمي أشكال جديدة للتفاعل بين الناخب والحزب السياسي،

416-Pippa Norris. (2000) *Avirtuous circle: Political communications in Postindustrial societies*, Cambridge, UK: Cambridge university Press.

417 - عبد ربه، عبد القادر، نظرية التسويق السياسي: المفاهيم والدلالات في المجال السياسي، مجلة رؤى استراتيجية المجلد العشرين العدد الثالث يوليو 2021 ص 421.

وجرى استثمار موارد رقمية وتكييف أدوات التواصل السياسي لتلائم مع وضعية جديدة للفاعل الحزبي والسياسي 418، وقد حاولت كل من ROMMELE و GIBSON أن تعيد النظر في خصوصيات الفعل التواصل للفرز السياسي في السياق الرقمي الجديد من خلال طرح يعني جعل الحزب السياسي فاعلا سياسيا وتنظيميا وتواصليا، فمصطلح الحملة الانتخابية يحيل في هذا السياق إلى عملية استراتيجية ومهنية للتواصل السياسي تقوم على التخطيط وتحديد الجمهور المستهدف وصياغة الرسائل واستخدام تقنيات التسويق السياسي 419. وتبرز فيه خصوصا أدوار مستشارين التواصل، ووكالات التواصل، ومسؤولي التسويق السياسي الرقمي، ومديري الحملة الانتخابية، هؤلاء المتدخلين في مجال التواصل قد لا تربطهم بالحزب إلا علاقات مهنية تعاقدية صرفة، هذا الوضع الجديد، يبرز حسب جيسون وروميل، يبرز صيرورة تطور الحملة الانتخابية للحزب بين ثلاث مراحل، تبدأ بمرحلة الحملة التقليدية، ثم الحملة الحديثة، فالحملة ما بعد الحديثة، وتحيل الحملة التقليدية أو ما قيل الحديثة إلى فترة سبقت هيمنة وسائل الإعلام واعتمدت خصوصا على التنظيم المحلي للحزب وعلى التواصل الشخصي بين المناضلين والناخبين هذه المكانة المركزية للحزب كواجهة للتواصل الانتخابي ستراجع في المرحلة الثانية التي اضطلعت فيها وسائل الإعلام بأدوار جديدة في الوساطة السياسية بين الأحزاب من جهة والناخبين من جهة أخرى.

واعتبارا من سنة 1990، بدأت معالم نمط جديد من الحملات الانتخابية تبرز لتأخذ مداها مع انتشار الإنترنت وهيمنة منصات التواصل الاجتماعي ومواقع الفيديو، بحيث دخلت الأحزاب السياسية غمار منافسة شرسة على الناخبين بالإستعانة بأدوات رقمية وأساليب عمل جديدة، فقد أصبح سعي الأحزاب إلى إقناع الناخبين يتم عبر حملات تعتمد استراتيجيات عمل رقمي وشراء مساحات إعلانية في المنصات الاجتماعية وأساليب التسويق السياسي 420.

الفقرة الثانية: دور الإعلام الرقمي في نسق التواصل السياسي

يشهد العالم المعاصر نفوذاً متزايداً لوسائل الإعلام في مختلف جوانب الحياة، ويبرز دورها المحوري في تشكيل الخطاب العام وتوجيه الآراء حول القضايا السياسية.

وفي هذا السياق، حاول الباحث أندرو شادويك (Andrew Chadwick) تجاوز الثنائية التي أضحت أكثر بروزاً مع انتشار الإنترنت، وهي ثنائية "وسائل الإعلام القديمة" (old media) و"وسائل الإعلام الجديدة" (new media)، معتبراً أن هذا التصور الثنائي الحاد يُبسّط إلى حد كبير طبيعة العلاقة الفعلية القائمة بين النمطين الإعلاميين. واستند شادويك في بسطه لهذا الإطار النظري إلى مقولة في غاية الدلالة، مفادها أن كل وسائل الإعلام "القديمة" كانت يوماً ما "حديثة"، وأن كل وسائل الإعلام "الحديثة" تتقدم بمرور الوقت، لكن نادراً ما يتم استبدال وسائل إعلام قديمة بأخرى حديثة استبدالاً كلياً، مهما كانت التداعيات التقنية لظهور وسيط جديد 421.

وانطلاقاً من هذه المقاربة، طوّر شادويك مفهوم "النظام الإعلامي الهجين" (hybrid media system)، الذي يرى بمقتضاه أن الفضاء الإعلامي المعاصر لا يشهد إحلالاً كاملاً لوسائل الإعلام الرقمية محل الوسائل التقليدية (كالتلفزيون والصحافة المكتوبة والإذاعة)، بل يشهد بالأحرى تداخلاً وتفاعلاً مستمراً ومعقداً بين منطقتين إعلاميتين مختلفتين: منطق الوسائل "القديمة" القائم على مركزية الإنتاج، والتراتبية المهنية، وزمنية النشر البطيئة نسبياً؛ ومنطق الوسائل "الجديدة" القائم على اللامركزية، والتفاعلية الفورية، وسرعة التداول. ووفق شادويك، فإن الفاعلين السياسيين والإعلاميين الأكثر نفوذاً في العصر الحالي هم أولئك القادرين على التمتع بذلك داخل هذا "الهجين" والمزاوجة بين منطقي الإعلام القديم والجديد، بدل الاكتفاء بواحد منهما دون الآخر.

418 - wolton.D.1989, la communication politique : construction d'un modèle, Hermès, p 44.

419 -Gibson, R/Ronnel, A(2001) changing campaign communications Aparty-centered theory of professionalised the international journal of press Politics P.31.

420 -فيلب ماريك، الحملة الإعلامية والتسويق السياسي، ترجمة عبد الحكيم الخزامي القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع 2012 ص 249.

421 - chadwick andrew(2017). the hybrid media system politics and power, (2nd edn) Oxford Studies in Digital Politics.

وتكمن الأهمية النظرية لهذا الطرح، بالنسبة لموضوعنا، في كونه يُقدم إطاراً تحليلياً أكثر دقة لفهم التواصل السياسي المعاصر؛ إذ إن الفاعل الحزبي أو المرشح السياسي الناجح رقمياً ليس بالضرورة من يهجر القنوات التقليدية (التلفزيون، المؤتمرات الصحفية، النشرات الإخبارية) لصالح المنصات الرقمية الخالصة، بل من يحسن توظيف التفاعل بين النمطين: فخطاب سياسي يلقي في مؤتمر صحفي تقليدي (منطق قديم) قد يجد صده الأوسع وتأثيره الأعمق حين يعاد تدويره وتقطيعه ونشره عبر مقاطع قصيرة على منصات التواصل الاجتماعي (منطق جديد)، والعكس صحيح أيضاً، حيث تُصبح موجة نقاش رقمي (كهاشتاغ رائج) مادة دسمة تغذي نشرات الأخبار التلفزيونية ومانشيتات الصحف الورقية.

لقد اضطلعت وسائل الإعلام بمكانة متنامية التأثير في تبادلات التواصل السياسي بين الأحزاب والمجتمع، فقد استعان بها السياسيون عبر التاريخ من أجل تبليغ رسائلهم وبرامجهم الانتخابية إلى المواطنين، كما شكلت السياسة موضوعاً أساسياً من مواضيع وسائل الإعلام باعتبار دورها المجتمعي⁴²².

ومع انتشار الإنترنت، وبروز منصات التواصل الاجتماعي، أخذت أدوار وسائل الإعلام والصحافيين تتخذ أبعاداً جديدة، وتواجه تحديات مصيرية؛ فصيورة الرقمنة قضت على العديد من الصحف الورقية بسبب إفلاس النموذج الاقتصادي القائم على الطباعة، وصار المحتوى الأصيل الذي ينتجه المحررون تحت رحمة عمالقة الإنترنت. ولقد أضى نموذج الإعلام كما عرف قديماً يشهد تحولات جوهرية، حيث تحول إلى مجال تنافس حاد بين القوى المجتمعية والنخبة السياسية.

فمن جهة أولى، أدى انهيار النموذج الاقتصادي التقليدي القائم على مداخل الإشهار الورقي والتوزيع المباشر (كالاشتراكات وبيع الأعداد) إلى أزمة بنيوية عميقة في قطاع الصحافة المكتوبة عبر العالم، إذ انتقلت عائدات الإشهار بشكل شبه كلي نحو المنصات الرقمية الكبرى ("ك"غوغل" و"فيسبوك")، التي أصبحت تستحوذ على الحصة الأكبر من الإشهار الرقمي دون أن تتحمل أعباء إنتاج المحتوى الإخباري نفسه، بل تكتفي بإعادة نشره أو الإحالة عليه عبر خوارزمياتها، وهو ما يُعرف في الأدبيات المتخصصة بإشكالية "القيمة المفقودة" (value gap) بين من يُنتج المحتوى الصحفي الأصيل (المؤسسات الإعلامية) ومن يستفيد تجارياً من تداوله (المنصات الرقمية).

ومن جهة ثانية، لم يعد الفاعلون الإعلاميون التقليديون (الصحف، القنوات التلفزيونية، الإذاعات) يحتكرون وظيفة "حراسة البوابة" (gatekeeping) التي كانت تخول لهم تاريخياً سلطة الانتقاء والتصفية والتحقق مما يصل إلى الجمهور من أخبار وخطابات سياسية. فقد بات بإمكان الفاعل السياسي نفسه، بل وحتى المواطن العادي، تجاوز هذا الوسيط التقليدي والتواصل المباشر مع الجمهور عبر حساباته الشخصية على منصات التواصل الاجتماعي، وهو ما أفرز ما يصطلح عليه بـ"نزع الوساطة" (désintermédiation) في الحقل الإعلامي والسياسي معاً.

وقد أفضى هذا الوضع إلى نتيجة متناقضة الملامح: فبقدر ما أتاحت الرقمنة توسيع دائرة الفاعلين القادرين على إنتاج الخطاب السياسي ونشره (تعددية ظاهرية)، بقدر ما أضعفت في الآن ذاته القدرة المؤسسية لوسائل الإعلام المهنية على أداء وظيفتها التقليدية في التحقق من المعلومة وتأطير النقاش العمومي وفق معايير مهنية وأخلاقية راسخة، مما يجعل الفضاء الإعلامي-السياسي المعاصر ساحة تتنازعها في آن واحد قوى الانفتاح الديمقراطي وقوى التفكك المؤسسي.

لقد اضطلعت وسائل الإعلام بمكانة متنامية التأثير في تبادلات التواصل السياسي بين الأحزاب والمجتمع، فقد استعان بها السياسيون عبر التاريخ من أجل تبليغ رسائلهم وبرامجهم الانتخابية إلى المواطنين، كما شكلت السياسة موضوعاً أساسياً من مواضيع وسائل الإعلام باعتبار دورها المجتمعي⁴²³.

422 -خالد وليد محمود، شيكات التواصل الاجتماعي ودينامية التغيير في العالم العربي دار مدارك للنشر، بيروت 2011، ص14.

423 -coleman,S, (2014) Rethinking election debates, what citizens are entitled to expect (report) scool of media and communication-leeds.

ومع انتشار الإنترنت، وبروز منصات التواصل الاجتماعي، أخذت أدوار وسائل الإعلام والصحافيين تأخذ أبعاداً جديدة، وتواجه تحديات مصيرية، فصيورة الرقمنة قضت على العديد من الصحف الورقية بسبب إفلاس النموذج الاقتصادي القائم على الطباعة، وصار المحتوى الأصيل الذي ينتجه المحررون تحت رحمة عمالقة الإنترنت. ولقد أضى نموذج الإعلام كما عرف قديماً يشهد تحولات جوهرية، حيث تحول إلى مجال تنافس حاد بين القوى المجتمعية والنخبة السياسية⁴²⁴.

المحور الثاني: مخاطر التقنيات الرقمية على التواصل السياسي

رغم كل ما تتيحه الرقمنة من فرص للتواصل السياسي والعمل على حث المواطنين على الاهتمام بالمجال السياسي ومحو الأمية السياسية والانتقال إلى الفعالية بغية المشاركة والتأثير في السياسات العمومية، إلا أن كل هذه الجوانب المضيفة تقابلها مخاطر قد تقرض العملية التواصلية من خلال التأثير السلبي على المواطنين (فقرة أولى)، واستخدام تقنيات قد تؤثر على البيانات الشخصية للناخبين والمواطنين بصفة عامة (فقرة ثانية).

الفقرة الأولى: مخاطر متعلقة بالمواطنين

على الرغم مما تحققه الرقمنة من مكاسب كثيرة من خلال إسهامها في الدعاية السياسية التي تسعى إلى تغيير مواقف المواطنين السياسية، وكذا التسويق السياسي الذي يسعى إلى التأثير في سلوكيات الجمهور وسلوك التصويت على الخصوص⁴²⁵، تبقى مسألة إتقان استخدام الوسائل الرقمية شرطاً ضرورياً قصد قراءة وفهم واستيعاب الرسائل السياسية التي يريد الفاعل الحزبي إيصالها إلى الجمهور باستعمال الرقمنة. الأمر الذي سيؤدي إلى إقصاء فئات ممن يخول لهم القانون الحق في المشاركة السياسية من ممارسة هذا الحق فعلياً بسبب "الأمية الرقمية".

فالمشاركة السياسية الفعلية عبر الفضاءات الرقمية لا تقتصر على مجرد امتلاك وسيلة اتصال (هاتف ذكي أو حاسوب) أو الولوج إلى الإنترنت، بل تستلزم امتلاك مجموعة من الكفاءات المعرفية والتقنية التي تمكن الفرد من: البحث عن المعلومة السياسية وتقييم مصداقيتها، وفهم آليات اشتغال الخوارزميات ومنصات التواصل الاجتماعي، والتفاعل النقدي مع المحتوى السياسي الموجّه، والتمييز بين المعلومة الموثوقة والمعلومة المضللة أو المفبركة. وهي كفاءات لا تتوفر بالتساوي لدى جميع فئات المجتمع، مما يخلق ما يُعرف بـ "الفجوة الرقمية" (fracture numérique) بأبعادها المتعددة.

ويمكن التمييز في هذا الصدد بين ثلاثة مستويات من الفجوة الرقمية ذات الصلة بالمشاركة السياسية:

المستوى الأول يتعلق بالفجوة في الولوج (fracture d'accès)، أي التفاوت في إمكانية الحصول على التجهيزات والاتصال بالإنترنت، وهي فجوة ترتبط غالباً بعامل السن والمستوى الاقتصادي والانتماء الجغرافي (الفرق بين الوسط الحضري والقروي).
المستوى الثاني يخص الفجوة في الاستعمال (fracture d'usage)، أي التفاوت في القدرة على التعامل التقني مع الأدوات الرقمية بشكل فعال.

المستوى الثالث، وهو الأكثر ارتباطاً بموضوعنا، يتعلق بالفجوة في الكفاءة النقدية والمعرفية (fracture cognitive)، أي القدرة على تحليل وفهم واستيعاب المضامين السياسية الرقمية بشكل نقدي وواعٍ.

وتترتب عن هذا الوضع مفارقة لافتة: فبقدر ما تتيح الرقمنة توسيع دائرة المخاطبين بالخطاب السياسي وتعدد قنوات التواصل بين الفاعل الحزبي والمواطن، بقدر ما تنتج في الآن ذاته إقصاء رقمياً يمس بشكل خاص كبار السن، والفئات ذات المستوى التعليمي المحدود، وسكان المناطق النائية والقروية، وذوي الدخل المحدود الذين لا تتوفر لهم الإمكانيات المادية لاقتناء التجهيزات الحديثة

424 - couldry.w.(2009) the media »havea future? european journal of communication p 24/ <https://iioi.org>

425 -chevallier Jacques (2018) la vie privée à l'épreuve de la société numérique, penser le droit à partir de l'individu, n'élonges en l'honneur d'Elisabeth roller, dalloz p 563.

أو تحديثها باستمرار. وهو ما يطرح تساؤلا جوهريا حول مدى قدرة الديمقراطية الرقمية على تحقيق مبدأ المساواة في المشاركة السياسية، أم أنها ستعيد إنتاج أشكال جديدة من التهميش السياسي بأدوات تقنية حديثة.

ويعد مفهوم "الفجوة الرقمية" (fracture numérique) من المفاهيم التي تطورت في الأدبيات السوسيولوجية والسياسية منذ نهاية التسعينيات، حيث ميز بعض الباحثين بين ما يسمى بـ "الفجوة الرقمية من الدرجة الأولى" (المرتبطة بالولوج المادي للتجهيزات والشبكة) و "الفجوة الرقمية من الدرجة الثانية" (المرتبطة بالكفاءات والمهارات في الاستعمال)، وصولا إلى "الفجوة الرقمية من الدرجة الثالثة" التي تخص التفاوت في الاستفادة الفعلية من الفرص التي تتيحها الرقمنة على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي⁴²⁶.

أما مفهوم "الأمية الرقمية" (illettrisme numérique أو analphabétisme numérique)، فيستعمل للإشارة إلى عجز الفرد عن التعامل بكفاءة مع الأدوات والمضامين الرقمية، وهو مفهوم يتقاطع مع "الأمية الوظيفية" التقليدية لكنه يتجاوزها ليشمل بعدا معرفيا ونقديا مرتبطا بخصوصية الفضاء الرقمي؛ إذ لا يكفي أن يعرف الفرد القراءة والكتابة، بل يتعين عليه أيضاً امتلاك ما يصطلح عليه بـ "الكفاءة الإعلامية والمعلوماتية" (media and information literacy) التي تمكنه من التعامل النقدي مع المحتوى الرقمي والتمييز بين المحتوى ذي القيمة والمصدقية وبين المحتوى الضعيف أو المضلل أو غير الموثوق⁴²⁷.

كما أصبح لوسطاء الإنترنت (intermédiaires de l'internet) ومنصات التواصل الاجتماعي التي تديرها شركات أجنبية دور محوري في الحياة العامة، باعتبارها مزودة للبنى التحتية الرقمية ومُنشئة للمحتوى أو ناشرة له. إذ مكنت التقنيات الرقمية الحديثة هؤلاء الفاعلين "الأجانب" من التحكم بصورة كبيرة في المضامين السياسية المتداولة، من خلال سياسات الحجب والترويج (politiques de blocage et de promotion) التي تعتمد هذه المنصات وفق معايير ومصالح تجارية وسياسية لا تخضع بالضرورة لرقابة الدول أو لسيادتها القانونية.

فهذه المنصات، على غرار "فيسبوك" (Meta) و "إكس" (X، سابقاً تويتر) و "يوتيوب" و "تيك توك"، لم تعد مجرد وسائط تقنية محايدة لنقل المعلومة، بل تحولت إلى فاعل شبه سياسي (acteur quasi-politique) يمتلك سلطة فعلية على تشكيل الرأي العام، وذلك من خلال آليات متعددة، أهمها:

أولاً، سياسات "الإشراف على المحتوى" (modération de contenu)، التي تمنح هذه الشركات صلاحية تقدير ما يعتبر محتوى مقبولا أو مخالفا لمعايير المجتمع (community standards)، وهي معايير تضعها الشركة من جانب واحد دون إشراك فعلي للدول أو المجتمعات المعنية في صياغتها، رغم أن تطبيقها قد يمس بحرية التعبير السياسي أو يُسكت أصواتاً معارضة.

ثانياً، الخوارزميات الترويجية (algorithmes de recommandation) التي تتحكم فيما يظهر للمستخدم وما لا يظهر، بناء على معايير تجارية (كإطالة مدة بقاء المستخدم على المنصة وتعظيم التفاعل) أكثر منها معايير تتعلق بجودة المعلومة أو توازن الطرح السياسي، مما يمنح هذه الشركات قدرة غير مسبوقة على التأثير في مدى ظهور خطاب سياسي معين أو تهميشه.

ثالثاً، إمكانية إغلاق الحسابات أو تعليقها (deplatforming)، وهي أداة بالغة الخطورة إذا ما استعملت في السياق السياسي، إذ يمكن لهذه المنصات أن تحرّم فاعلا سياسيا أو حزبا من قناة تواصله مع جمهوره بقرار إداري داخلي لا يخضع لأي مراقبة قضائية أو رقابة من جهة وطنية مختصة.

وتطرح في هذا السياق إشكالية جوهرية تتعلق بالسيادة الرقمية (souveraineté numérique) للدول، ذلك أن خضوع الفضاء العام الرقمي الوطني لسياسات شركات أجنبية لا تخضع للقانون الوطني، ولا تُدار وفق اعتبارات المصلحة العامة المحلية، بل وفق

426-Van Dijk Jan A.G.M. (2020). The Digital Divide ,Polity Press, Cambridge .

427-UNESCO ,(2021) Media and Information Literacy Curriculum for Educators and.

منطق اقتصادي كوني (logique économique globale)، يضعف من قدرة الدول على ضبط وتأطير الفضاء العمومي الرقمي داخل حدودها، ويجعلها في وضعية تبعية تجاه فاعلين خواص لا تربطهم بها علاقة مساءلة ديمقراطية مباشرة⁴²⁸. ولعل أبرز مثال يجسد هذه الإشكالية هو قرار كل من "فيسبوك" (ميتا حاليا) و"تويتر" (إكس حاليا) إغلاق حسابات الرئيس الأمريكي آنذاك دونالد ترامب في يناير 2021، إثر أحداث اقتحام الكابيتول، حيث اتخذت هاتان المنصتان قرارا أحاديا بحرمان رئيس دولة من قناة تواصله المباشر مع الجمهور، دون أي تدخل من جهة قضائية أو رقابية وطنية، وهو ما أثار نقاشا واسعا حول حدود السلطة التي تمتلكها هذه الشركات على الخطاب السياسي، وحول غياب آليات المساءلة الديمقراطية إزاء قراراتها⁴²⁹. وقد دفعت هذه الإشكالية الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد "قانون الخدمات الرقمية" (Digital Services Act - DSA) سنة 2022، والذي دخل حيز التطبيق الكامل سنة 2024، بهدف فرض التزامات أكبر على المنصات الرقمية الكبرى (يطلق عليها Very Large Online Platforms - VLOPs) فيما يتعلق بالشفافية في إدارة المحتوى، ومنحها للمستخدمين حق الطعن في قرارات الحجب أو الإزالة، وإخضاعها لرقابة تنظيمية من هيئات أوروبية مختصة، في محاولة لإعادة التوازن بين السلطة الفعلية لهذه المنصات ومقتضيات السيادة الرقمية للدول⁴³⁰.

غير أن هذا النوع من التأطير القانوني يبقى، إلى حد بعيد، حكرا على التكتلات الكبرى القادرة على فرض شروطها التفاوضية على هذه الشركات العابرة للحدود (كالاتحاد الأوروبي)، في حين تبقى دول الجنوب، ومنها الدول العربية، أكثر هشاشة أمام هذا النفوذ الرقمي الأجنبي، لغياب أطر تشريعية مماثلة أو لضعف قدرتها التفاوضية إزاء هذه الشركات الكبرى. وإذا كانت هذه المنصات الرقمية تتحكم في مضامين الفعل السياسي وقنوات تداوله، فإنها في المقابل أفرزت شكلاً جديداً كلياً من أشكال التنظيم السياسي يتناقض جوهرياً مع المنطق التنظيمي التقليدي الذي عرفته الأحزاب السياسية عبر تاريخها. ذلك أنه تتشكل خلف الشاشات وفي العالم الرقمي جماعات غير مهيكلية وافتراضية، لا تدين بالولاء لأحد، وقد تختفي بمجرد نقرة، عكس العمل السياسي الواقعي المتمحور حول العضوية والانتماء الحزبي الذي يفرض على المنخرطين فيه الاحتكام والخضوع للهياكل الحزبية التنظيمية والانضباط الداخلي⁴³¹.

فبخلاف الأحزاب السياسية التقليدية التي تقوم على بنية هرمية واضحة (قيادة، هياكل وسيطة، قواعد حزبية)، وعلى مساطر انخراط رسمية تُلزم العضو بأدبيات الحزب وبرنامج ونظامه الداخلي، فإن الجماعات الرقمية أو ما يصطلح عليه أحيانا بـ"الحشود الرقمية العابرة" (foules numériques éphémères) أو "الجماعات الافتراضية العفوية" تتشكل وفق منطق مغاير كلياً، يقوم على:

غياب المعايير التنظيمية الصارمة: فالانضمام إلى هذه الجماعات لا يستلزم أي التزام رسمي أو مسطرة انخراط، بل يكفي متابعة "هاشتاغ" معين، أو الانضمام إلى مجموعة على "فيسبوك" أو "تلغرام"، أو حتى مجرد إعادة نشر (retweet/partage) محتوى سياسي معين، وهو ما يجعل حدود العضوية فيها مائعة وغير واضحة المعالم. الطابع العابر والمؤقت (éphémère): فهذه الجماعات قد تتشكل بسرعة استجابة لحدث سياسي طارئ (فضيحة، قرار حكومي، حادثة معينة)، ثم تتلاشى بنفس السرعة بمجرد انحسار الحدث أو تراجع الاهتمام الإعلامي به، على عكس الأحزاب السياسية التي تراهن على الاستمرارية الزمنية والبناء التراكمي.

428 - نيط كوزلديري، شبكات التواصل الاجتماعي والممارسة الإعلامية، القاهرة دار الفجر للنشر والتوزيع 2014 ص 168.

429 - Douek Evelyn : "The Rise of Content Cartels," Knight First Amendment Institute at Columbia University, February 2021.

430 - Règlement (UE) 2022/2065 du Parlement européen et du Conseil du 19 octobre 2022 relatif à un marché unique des services numériques (règlement sur les services numériques - DSA), Journal officiel de l'Union européenne.

431 - شوقي علوي، الاتصال السياسي، النظريات والنماذج والوسائط، سلسلة علوم إنسانية ودينية، مركز النشر الجامعي 2017، ص 63.

غياب المساءلة والانضباط الداخلي: فلا وجود لآلية محاسبة داخلية تلزم "الأعضاء" الافتراضيين باحترام خط سياسي معين أو الانصياع لقرار جماعي، ويمكن لأي فرد أن ينسحب من هذه الجماعة بمجرد "نقرة" (مغادرة المجموعة، إلغاء المتابعة) دون أي تكلفة تنظيمية أو رمزية تذكر، بخلاف الانسحاب من حزب سياسي الذي غالبا ما يحمل دلالات سياسية ورمزية أعمق. سيولة القيادة: فهذه الجماعات غالبا ما تفتقر إلى قيادة واضحة ومُعترف بها، وقد تقاد بشكل لحظي من طرف "مؤثرين" (influenceurs) أو حسابات نافذة، دون أن يعني ذلك تفويضا سياسيا حقيقيا أو تمثيلية بالمعنى الكلاسيكي للكلمة.

وهذا التحول يطرح إشكالية نظرية عميقة تتعلق بمآل مفهوم "التنظيم السياسي" ذاته في العصر الرقمي: فهل ما زلنا نتحدث عن "فاعل سياسي جماعي" بالمعنى التقليدي حين يتعلق الأمر بجماعة افتراضية عابرة لا تملك استمرارية زمنية ولا بنية تنظيمية ولا آلية تمثيلية واضحة؟ أم أننا أمام شكل جديد كلياً من أشكال الفعل الجماعي السياسي، يستدعي أدوات تحليلية مغايرة عما درجت عليه أدبيات علم الاجتماع السياسي التقليدية في تناولها للأحزاب والحركات الاجتماعية المهيكلية؟ أم أننا أمام شكل جديد كلياً من أشكال الفعل الجماعي السياسي، يستدعي أدوات تحليلية مغايرة عما درجت عليه أدبيات علم الاجتماع السياسي التقليدية في تناولها للأحزاب والحركات الاجتماعية المهيكلية؟

وفي محاولة للإجابة عن هذا التساؤل، طوّر الباحثان الأمريكيان لانس بينيت وألكسندرا سيغبريغ مفهوم "الفعل الجماعي المتصل" (connective action)، الذي يميزانه عن "الفعل الجماعي" (collective action) بمعناه الكلاسيكي المرتبط بالتنظيمات المهيكلية كالأحزاب والنقابات. فبينما يقوم "الفعل الجماعي" التقليدي على هوية جماعية مشتركة وموارد تنظيمية مركزية وقيادة واضحة، فإن "الفعل الجماعي المتصل" يقوم على شبكات رقمية شخصية التوجه (personalized networks)، حيث يُصبح المحتوى الرقمي المتداول (كالهاشتاغ أو الصورة أو الشعار) ذاته هو ما يربط بين المشاركين، بدل الانتماء التنظيمي المشترك، وهو ما يجعل هذا النمط من الفعل السياسي أكثر مرونة وأقل تكلفة من حيث التنسيق، لكنه في المقابل أكثر هشاشة من حيث الاستمرارية والقدرة على التفاوض السياسي المؤسسي⁴³².

الفقرة الثانية: مخاطر التقنيات الرقمية على التواصل السياسي

لقد أضى المجال الرقمي مجالاً صراعاً أوسع بين مختلف الفاعلين، لا سيما أولئك الذين كانوا على هامش المشاركة في النظام الإعلامي ما قبل الرقمي. فهذه الفئة أصبحت تتوفر على إمكانيات جديدة للفعل والتأثير من خلال بناء شبكات رقمية ضخمة. غير أن هذا الانفجار الرقمي الذي نتحدث عنه، والمعزز بالذكاء الاصطناعي، قد يتحول إلى خطر حقيقي لا يمكن الاستهانة بتداعياته على أمن ومعطيات المواطنين، ويظهر هذا جلياً حين تمتلك جهات مجهولة معطيات شخصية كبيرة تستعملها في التأثير على الناخبين والتلاعب باختياراتهم.

فقد أتاحت الرقمنة، من جهة، لفاعلين كانوا مُقَصَّين تقليدياً من المجال الإعلامي الرسمي (كالحركات الاحتجاجية غير المهيكلية، والأقليات السياسية، والمعارضات الهامشية، والمجتمع المدني غير المأسس) فرصة غير مسبوقة لكسر احتكار الفاعلين التقليديين (الأحزاب الكبرى، وسائل الإعلام الرسمية، الدولة) للخطاب العمومي، وذلك ببناء جماهير رقمية موازية والتواصل المباشر معها دون وسيط. وهذا ما يُفسر، من زاوية نظرية، التحول الذي طرأ على موازين القوى في الفضاء العمومي الرقمي مقارنة بالفضاء العمومي التقليدي الذي نظّر له هابرماس.

غير أن هذا "الانفتاح الديمقراطي" الظاهري يحمل في طياته، من جهة أخرى، مخاطر بنيوية عميقة، خصوصاً مع اقتران الرقمنة بتقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة (Big Data Analytics). فالمعطيات الشخصية للمواطنين والناخبين .

432 - Bennett W. Lance & Segerberg Alexandra (2012), "The Logic of Connective Action: Digital Media and the Personalization of Contentious Politics", Information, Communication & Society, Vol. 15, No. 5, pp. 739-768

المرتبطة باهتماماتهم وميولاتهم الأيديولوجية وسلوكياتهم الرقمية اليومية. أصبحت "مادة خام" ثمينة يمكن جمعها ومعالجتها وتوظيفها، سواء من طرف شركات متخصصة في التسويق السياسي، أو من طرف جهات مجهولة الهوية أو غير معلنة، بهدف بناء "بروفائلات نفسية-سياسية" (profils psychographiques) دقيقة للناخبين، تُستعمل بعد ذلك في:

- توجيه إعلانات سياسية مُخصَّصة (micro-targeting) تستهدف كل فئة من الناخبين برسالة مُصمَّمة خصيصاً لاستمالتها بناءً على مخاوفها وقناعاتها المسبقة؛
- تضخيم الانقسامات المجتمعية القائمة عبر استهداف الفئات الأكثر قابلية للاستقطاب برسائل تُغذي الاستقطاب بدل تجاوزه؛

• التأثير على قرار التصويت ذاته من خلال حملات ممنهجة قد تصل إلى حد التضليل الموجه (كما وقع في فضيحة "كامبريدج أناليتيكا" التي طالت الانتخابات الأمريكية سنة 2016 واستفتاء "بريكزيت" في المملكة المتحدة). والأخطر من ذلك أن هذه الممارسات غالباً ما تتم في غياب شبه تام للشفافية، إذ لا يعلم الناخب المُستهدف، في الغالب، بأنه موضوع تحليل بيانات دقيق، ولا بالجهة التي تقف وراء هذا الاستهداف، ولا بالمعايير التي بُني عليها المحتوى السياسي الذي يصله بشكل "مُخصَّص". وهو ما يطرح إشكالية جوهرية تتعلق بنزاهة السيرورة الانتخابية ذاتها في ظل الرقمنة: فكيف يمكن الحديث عن إرادة ناخب "حرة ومستنيرة" حين تكون خياراته نتاج هندسة سلوكية دقيقة (behavioral engineering) لا يعلم بوجودها أصلاً؟⁴³³

فكيف يمكن الحديث عن إرادة ناخب "حرة ومستنيرة" حين تكون خياراته نتاج هندسة سلوكية دقيقة (behavioral engineering) لا يعلم بوجودها أصلاً؟

ولعل فضيحة "كامبريدج أناليتيكا" (Cambridge Analytica) التي انفجرت سنة 2018 تعد المثال الأبرز والأكثر توثيقاً لهذه الممارسات؛ إذ كشفت التحقيقات الصحفية أن هذه الشركة البريطانية للاستشارات السياسية قامت بجمع بيانات شخصية لملايين مستخدمي "فيسبوك" دون علمهم أو موافقتهم الصريحة، عبر تطبيق استبباني ظاهره أكاديمي، ثم استغلت هذه البيانات في بناء نماذج نفسية دقيقة للناخبين الأمريكيين، وُضِّفَتْ لاحقاً في خدمة حملة دونالد ترامب الانتخابية سنة 2016، كما ارتبط اسم الشركة أيضاً بحملة "الخروج من الاتحاد الأوروبي" (Brexit) في المملكة المتحدة في نفس الفترة⁴³⁴.

ويندرج هذا النوع من الممارسات ضمن ما أسمته الباحثة الأمريكية شوشانا زوبوف بـ"الرأسمالية الرقابية" (surveillance capitalism)، وهو مفهوم تحلل من خلاله زوبوف تحوُّل البيانات الشخصية للأفراد إلى "مادة خام" يتم استخراجها ومعالجتها والمتاجرة بها من طرف الشركات الرقمية الكبرى، ليس فقط بهدف التنبؤ بسلوك المستخدمين، بل أيضاً بهدف التأثير الفعلي في هذا السلوك وتوجيهه، بما في ذلك السلوك السياسي والانتخابي، وهو ما تعتبره زوبوف تهديداً بنيوياً لأسس الاستقلالية الفردية والسيادة الديمقراطية في آنٍ معاً⁴³⁵.

كما يعد الإستهداف الدقيق للجمهور خطراً من مخاطر التلاعب بالناخبين وعدم تناسق وتوازن المعلومات بين الفاعلين السياسيين والمواطنين، خاصة فيما يتعلق بانتهاك خصوصية الأفراد، حيث أن جمع واستخدام المعلومات الشخصية عن الناخبين يؤثر على حق في الخصوصية، ويمكن أن يتعارض مع مبادئ الديمقراطية، كما أن ظهور الاتصالات القائمة على البيانات الشخصية⁴³⁶، يتطلب إعادة تقييم دور خصوصية المعلومات في الحملات الانتخابية فضلاً على أن قوانين حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

433-William James Potter, digital media Effects, (Rowman, littlefield 2021.p9.

434-Cadwalladr Carole & Graham-Harrison Emma (2018), "Revealed: 50 million Facebook profiles harvested for Cambridge Analytica in major data breach", The Guardian 17, March 2018.

435- Zuboff Shoshana, (2019) The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power, PublicAffairs, New York.

436- متى تريكي الموسوي، الخصوصية المعلوماتية وأهميتها ومخاطر التقنيات الحديثة عليها "مركز بحوث السوق وحماية المستهلك 2013 ص 307.

يمكن أن تؤدي دور مهم في الحد من معالجة البيانات الشخصية، والمطالبة باستعمال البيانات بطريقة توازن بين الحق في الخصوصية والحق في الولوج لتلك البيانات الشخصية.

وهو ما أوضحته دراسة Bonomi سنة 2020 التي تناولت كيفية حماية خصوصية المستخدمين بعد فضيحة Cambridge Analytica لتسريب بيانات مستخدمي فيسبوك لصالح الحملات السياسية.

إن عمليات جمع وتخزين واستغلال البيانات ذات الطابع الشخصي يعد أمرا مهما جدا في العمليات السياسية، غير أن طريقة الوصول لهذه البيانات لا تتم دوما بالطرق المشروعة، مما يعد طبيعة الحال عند اعصارنا على خصوصية الأفراد وحقوقهم في حماية حياتهم الخاصة.

ومن المعلوم حاليا أن كميات هائلة من البيانات الشخصية يتم تجميعها في كل لحظة من قبل الشركات الكبرى، وتخزينها في قواعد البيانات ومعالجتها لاستغلال المنهجي كجزء مما أصبح يعرف بسوق بيانات عالمي، يهيمن عليه GAFA (جوجل، وأبل، وفيسبوك وميتا وأخيرا أمازون) بحيث يشكل هؤلاء الفاعلون الرئيسيون في الاقتصاد الرقمي⁴³⁷.

هذه الشركات التكنولوجية العملاقة، تقوم بتصفية وانتقاء المعلومات التي يتم مشاركتها على المنصات الاجتماعية واستهدافها لجمهور معين ومن ثمة قدرة كاملة على التأثير على الرأي العام والنقاش السياسي، وصولا إلى النتائج الانتخابية في نهاية المطاف. وفي وسط هذه المنظومة الرقمية لا يعرف الأشخاص غالبا أنهم مستهدفون بدقة في البداية، مما يشكل اعتداء صارما على حياتهم الخاصة، فعملية الاستهداف الدقيق والتقنيات المماثلة تثير تساؤلات عميقة تتعلق بحماية المبادئ الأساسية للديمقراطية مثل الشفافية والمساءلة والنزاهة، فضلا عن الحقوق مثل الحق في الحياة الخاصة والحق في حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، حتى أنه أصبح يقال عن بعض منصات التواصل الاجتماعي التي تنتهج الاستهداف الدقيق للجمهور بصورة منتظمة "أنها تعرفك أكثر من نفسك".

خاتمة:

في خضم ارتفاع منسوب النقاش حول الرقمنة والتواصل السياسي، حاولت هذه الدراسة وصف وتحليل طبيعة العلاقة بين هذا الأخير والرقمنة من جهة، والآثار المترتبة عن هذه العلاقة من جهة أخرى، من خلال تكريس ثقافة المشاركة السياسية التي تؤدي إلى تكوين قناعات لدى المواطنين تجاه المواضيع والبرامج التي تطرحها الأحزاب السياسية.

إن تطور البحث الاجتماعي في تحولات البيئة الرقمية وعلاقتها بالتواصل السياسي لم يفصل النظام الإعلامي التقليدي عن النظام الإعلامي الجديد. ففي هذا السياق، وجدت المؤسسات الحزبية نفسها في مواجهة تحولات جذرية في نمط التواصل السياسي الذي تتبناه، إذ فرضت طفرات التكنولوجيا على هذه المؤسسات الاستعانة بما تقترحه السوق الانتخابية من أدوات جديدة، تشمل مستشاري التواصل، ووكالات التسويق والعلاقات العامة، ومساحات الإعلانات في فضاء شبكات التواصل الاجتماعي. وقد انعكس هذا الوضع بشكل ملموس على الإطار التنظيمي للحزب السياسي، في سياق يتشكل فيه نمط جديد من العلاقات بين البنيات الحزبية ووكالات الاستشارة والتواصل والمنصات الرقمية. وهذا المنحى يظهر الحجم الكبير الذي بات يحتله الجانب الرقمي في الحملة الانتخابية لأي حزب، مع مراعاة المنظور الإيديولوجي للحزب وموارده المالية وبنيتة الداخلية.

❖ لائحة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- غسان مراد، دهاء شبكات التواصل السياسي وخبايا الذكاء، الاضطرابي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، سنة 2019.
- زكرياء الجابر، أثر وسائل الاتصال في الجماهير وخاصة الجماهير العربية، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة سنة 1992.

437 - فتحي حسن عامر، وسائل الاتصال الحديثة من الجريدة إلى الفيسبوك العربي للنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الأولى 2011.

- عصام سليمان الموسى، الثورة الرقمية تضع الإعلام على مفترق طرق، في الإعلام وتشكيل الرأي العام وصناعة القيم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر سنة 2000.
- احجيج حسن، مدخل إلى علم الاجتماع – نظريته- مناهجه- قضايا المعاصرة مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث بيروت 2020.
- عبد ربه عبد القادر، نظرية التسويق السياسي: المفاهيم والدلالات في المجال السياسي، مجلة رؤية استراتيجية المجلد العشرين العدد الثالث يوليو 2021.
- فيلب ماريك، الحملة الإعلامية والتسويق السياسي، ترجمة عبد الحليم الخزامي القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع 2012.
- خالد وليد محمود، شبكات التواصل الاجتماعي، ودينامية التغيير في العالم العربي، دار مدارك بيروت 2011.
- علاوة فوزي، الصناعة الثقافية والإعلامية، جدلية التقنية والمجتمع، القاهرة دار الكتاب للنشر 2022.
- نيك كولدري، شبكات التواصل الاجتماعي والممارسة الإعلامية، القاهرة دار الفجر للنشر والتوزيع 2014.
- ستوفي علوي، الاتصال السياسي، النظريات والنماذج والوسائط سلسلة علوم إنسانية ودينية، مركز النشر الجامعي 2017.
- منى تركي الموسوس، الخصوصية المعلوماتية وأهميتها ومخاطر التقنيات الحديثة عليها، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك 2013.
- فتحي حسن عامر، وسائل الاتصال الحديثة من الجريدة إلى الفيسبوك، العربي للنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الأولى 2011.

مراجع باللغة الأجنبية:

- Rogres,E,M.2004. The oretical diverssity in political communication in Handbook of political communication resarch edited. Lauvrence erlbaum.
- Pippa vorris (2000) Avirtuous circl : Political communication in Postindustrial Societies. Cambridge university Press.
- Wolton. D, 1989, la communication pol
- Gibson, R.rommel, A(2001) changing camparign communication Aparty centered theory of proffessionalised compaigning the international journal of press Political.
- CHADWIK, Andrew (2017), the hybrid média system politics and power, 2nd edition, oxford studies in digital polities.
- Coleman, S(2014) Rethinking election debates,what citizens ase entitled to aspect (report) school of media and communication leads university, England.
- Chevallier Jacques (2019) la vie privée a l'épreuve de la societe numérique, penser le droit a partir de l'individu mélanger en l'honneur d'elisabeth, Zoller Dalloz.
- William James potter, digital media Effects, (Row- man littlefreld.2021.
- Van Dijk Jan A.G.M ,(2020) .The Digital Divide ,Polity Press, Cambridge .
- UNESCO ,(2021) Media and Information Literacy Curriculum for Educators and.

- Douek Evelyn : "The Rise of Content Cartels ," *Knight First Amendment Institute at Columbia University* , February 2021 .
- Règlement (UE) 2022/2065 du Parlement européen et du Conseil du 19 octobre 2022 relatif à un marché unique des services numériques (règlement sur les services numériques - DSA), Journal officiel de l'Union européenne.
- Bennett W. Lance & Segerberg Alexandra (2012), "The Logic of Connective Action: Digital Media and the Personalization of Contentious Politics ," *Information, Communication & Society* ,Vol. 15, No. 5, pp. 739-768.
- Cadwalladr Carole & Graham-Harrison Emma (2018), "Revealed: 50 million Facebook profiles harvested for Cambridge Analytica in major data breach ," *The Guardian* 17 ,March 2018.
- Zuboff Shoshana ,(2019) *The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power* ,PublicAffairs, New York.

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن
جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
يوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحايل المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لوثيق لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



بمعل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
ويقفا ونقشبرها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبتس العلمي اعالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تسايذ الايخن واعناء مية
التدريبر في اكتنتاش المجلات
المختفئة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبروز
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



مجرك بحث أكاديمي عالمي
إدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
بمعل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفيًا فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيلوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والتهنات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية

ZDB-ID: 3252561-8

ISSN: 2509-0291

CC BY 4.0

Online - Open Access

اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسات دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : أمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداغ : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب



الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

- | | |
|--|---|
| <p>د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام</p> <p>د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية</p> <p>د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير</p> <p>ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة</p> <p>ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي</p> <p>ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات</p> <p>ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية</p> <p>د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير</p> <p>ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عبد الواحد الركيلى : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق</p> <p>ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق</p> <p>ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق</p> <p>د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر</p> | <p>د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية</p> <p>د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق</p> <p>د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -</p> <p>د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية</p> <p>د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق</p> <p>د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق</p> <p>ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط</p> <p>ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام</p> <p>د. هودي لمخالل : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام</p> <p>د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب</p> <p>د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية</p> <p>د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا</p> <p>د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية</p> |
|--|---|



28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
• محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
• محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

919	التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص
931	سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.
• محاور قانون العقار و التعمير	
959	التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان
980	الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
997	دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
1031	توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس
1047	القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس
1065	تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بساتات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بساتات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية
1241	مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقوي إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
● محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوركي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكلية القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقييد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhmman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964



La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Aïn Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمحامي والباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورًا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع